

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٤٦

الاثنين، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد شرينغال	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ميغيل
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيدة ترا فيونغ نغيون
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة هايمرباك
	النيجر	السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

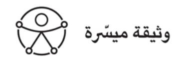
الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2021/723)

21-23706 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2021/723)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2021/760 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/723 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

وسأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إستونيا، أيرلندا، تونس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النيجر، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. واعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٥٩٢ (٢٠٢١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لرؤيتكم، سيدي، تترأسون هذه الجلسة.

إن الحالة في الصومال تمر بمنعطف حرج. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، يواجه المجتمع الدولي، مع بدء الانتخابات على نحو مطرد، تعديلاً كبيراً في ترتيباته الأمنية في البلد. إن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال سيؤدي إلى مساعدة الصومال عموماً على تحقيق الانتقال السياسي والأمني. وفي ظل هذه الخلفية، صوتت الصين مؤيدة للقرار ٢٥٩٢ (٢٠٢١).

غير أن الصين لا تزال تشعر في الوقت نفسه بالقلق إزاء فرادى الفقرات. يدعو النص بعثة الأمم المتحدة إلى العمل مع المؤسسات المالية الدولية وإلى مكافحة تغير المناخ من خلال التمويل من أجل التنمية. وهذا لا يتفق مع توافق الآراء الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي تدعو البلدان المتقدمة النمو إلى تقديم الدعم المالي والتقني للبلدان النامية. ويتساءل المرء عما إذا لم تكن هذه محاولة من البلدان المتقدمة النمو للتهرب من مسؤولياتها في مجال تمويل المناخ.

ستنعقد الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تشرين الثاني/نوفمبر، وتدعو الصين البلدان المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها التزاماً كاملاً وتنفيذ تعهداتها المتعلقة بالمناخ.

وعلاوة على ذلك، وخلال المشاورات بشأن مشروع القرار، ورغم استمرار قلق الأعضاء بشأن النص وعملهم الجاد للتوصل إلى توافق في الآراء، استعجل القائم على الصياغة لطرح المشروع للتصويت. ولم تكن تلك خطوة بناءة. ونأمل أن يحترم القائم على الصياغة آراء أعضاء المجلس احتراماً تاماً وأن يمتنع عن إساءة استخدام السلطات التي تمنحها له مهام صياغة القرارات، بغية الحفاظ على الوحدة والتعاون داخل المجلس.

السيدة إيفستغنيفا (**الاتحاد الروسي**) (*تكلمت بالروسية*): نود أن نرحب بكم، سيدي، بصفتكم وزيراً لخارجية الهند وأنتم تتولون رئاسة المجلس.

لقد صوت الاتحاد الروسي مؤيداً القرار ٢٥٩٢ (٢٠٢١)، بشأن تمديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، الذي طرحته المملكة المتحدة. وفي الوقت نفسه، وعلى غرار ما قال زميلي الصيني، نود أن نعرب عن أسفنا لأن الجانب البريطاني بذل هذا العام جهوداً دؤوبة لإدخال قدر كبير من العبارات الإضافية في الوثيقة بشأن مسألة المناخ. ونفهم أن حالات الجفاف والفيضانات واجتياح الجراد وغيرها من الكوارث الطبيعية التي تؤثر على الصومال تزيد من تفاقم الحالة في البلد. بيد أننا لا نرى سبباً لاستخدام القرار المتعلق بالصومال لتكريس أنشطة تتعلق بالجهود المبذولة في مجال تغير المناخ في ولاية مجلس الأمن.

ونعتقد أنه سيكون من الخطأ أيضاً أن تعمل البعثة السياسية الخاصة على هذه المسألة لأن ذلك سيقوض أكثر المسائل أهمية، وهي تقديم المساعدة إلى الحكومة الاتحادية في إجراء انتخابات بالغة الأهمية، فضلاً عن استمرار عملية نقل المسؤولية عن الأمن من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الوطنية.

ونحن مقتنعون بأن المسألة المتعلقة بتغير المناخ ينبغي أن تعالجها الهيئات المتخصصة في الأمم المتحدة. وإشراك مجلس الأمن في هذه المسألة أمر غير مرغوب فيه وقد يؤدي إلى نتائج عكسية.

ويساورنا القلق أيضا إزاء المحاولات المستمرة من جانب واضعي الوثيقة لتضمين قدر كبير من العبارات بشأن قضايا حقوق الإنسان. ولا يحتاج زملاؤنا من الصومال إلى توجيه من مجلس الأمن بشأن كيفية العمل على حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها. وهم قادرون تماما على إعداد وتنفيذ مشاريع التشريعات المتعلقة بتلك المسائل بأنفسهم.

وعلينا أن نأخذ في الاعتبار خصوصيات المجتمع الصومالي. إن الوصفات الاصطناعية المصدرة من الخارج لن تنجح في الصومال.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، شأني شأن الآخرين الذين سبقوني، أن أرحب بكم في مجلس الأمن، سيدي الرئيس.

وأود أن أبدأ بالقول إن الولايات المتحدة تثني على القائمين بالصياغة على الروح التعاونية التي قادوا بها هذه العملية، في رأينا. وقد صوتت الولايات المتحدة مؤيدة للقرار ٢٥٩٢ (٢٠٢١) لأننا ما زلنا ملتزمين تجاه الصومال. ونشيد بعمل الممثل الخاص للأمين العام سوان وقيادته، التي دعمت التقدم المحرز في العملية الانتخابية في الصومال. وتؤيد الولايات المتحدة القرار لأن الدعم والمساعدة الملائمين والمصممين خصيصا المقدمين من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى شعب الصومال لا يزالان حاسمين خلال هذه الفترة من الانتقال السياسي.

إن هذه لحظة فرص هائلة للصومال، ونود أن نحث حكومة الصومال الاتحادية على مواصلة تعزيز التعاون مع الولايات الأعضاء في الاتحاد والتنسيق الوثيق مع جميع الشركاء لضمان أن تظل مهامهم ومهام بعثة الأمم المتحدة مناسبة لتحقيق الغرض المنشود منها. وسيساعد ذلك الصومال في استئناف العمل على تحقيق الاستقرار في البلد والتصدي للإرهاب وتوفير الأمن لشعبه.

وأود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على أن الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز أمن الشعب الصومالي وازدهاره.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.